

س ١ - يقوم المتفاوضون بتسجيل نتائج مفاوضاتهم في وثائق دولية مختلفة، في مقدمة هذه الوثائق: المعاهدات الدولية، عرف المعاهدة الدولية، وما هو الفرق بين المعاهدات الشارعة والمعاهدات العقدية، وما هي الكيفية التي تعقد بها هذه المعاهدات الدولية، ومن يصادق عادة على المعاهدات، وما هي العناصر الجوهرية التي يجب أن تتضمنها أية معاهدة دولية، وما هي أسباب انتهاء المعاهدات الدولية.

تعبر المعاهدات من العقود الدولية الرسمية ذات النصفة التشريعية، فهي المصدر الأول لإنشاء قواعد قانونية دولية. وتعرف المعاهدة على أنها كل اتفاق بين شخصين من أشخاص القانون الدولي من شأنه أن ينتج أثرًا حقيقيًا، وهي في النظام الدولي بمثابة التشريع في الميدان الداخلي. ومن هنا، فإن نصوص هذه المعاهدات الدولية وأحكامها بالنسبة للدول التي تعتمدها هي بمثابة قوانين واجبة التطبيق.

المعاهدات الشارعة فهي التي تنشئ قواعد قانونية تصدر عن اتفاق إرادة مجموعة من الدول. ونصوص وأحكام هذه المعاهدات ترداد فيمسة لزيادة عدد الدول الموافقة عليها، إذ إن هذا النوع من المعاهدات يضيف أحكامًا جديدة إلى القانون الدولي. أما المعاهدات العقدية فهي التي في شأنها تحقق عمل قانوني خاص بين دولتين فأكثر دون أن يكون للدول الأخرى شأن بها.

أما بالنسبة للكيفية التي تعقد بها هذه المعاهدات الدولية، يمكن القول إنه لا يوجد في دساتير الدول ما يمنع رؤسائها من القيام بعقد لمعاهدات بأنفسهم رغم أنهم يتبعون على قمة أجهزة السلطة في بلادهم. ورغم ذلك لم يحدث أن قام رؤساء الدول بالتفاوض مباشرة مع ممثلي دول أخرى والمعاهد معهم، ويرجع السبب في ذلك إلى خوفهم من التسرع في عقد المعاهدات دون تمهّل أو تدبير كاف. هذا بالإضافة إلى خشيتهم من التورط الذي قد يندفع إليه إلحاح رؤساء الدول الأخرى عليهم لعقدهم. وقد جرى العرف الدولي على أن يعهد بمهمة التفاوض في عقد المعاهدات الدولية إلى وزراء الخارجية أو الممثلين الدبلوماسيين للدولة بناء على تعليمات محددة تصدر إليهم من حكوماتهم.

ويكون هؤلاء الممثلون الرسميون الذين يعهد إليهم بمهمة التفاوض بعقد المعاهدات مع الدول الأخرى مزودين عادة بكتب التفويض الخاصة بهذه المهام مع بيان التعليمات وحدود الصلاحيات الممنوحة لهم من حكوماتهم. وقد درجت العادة أن توقع المندوبون بالخروج الأوفى على ذلك المعاهدات تمهيدًا لعرضها على حكوماتهم للحصول على موافقتها النهائية عليها، لكي تصبح بعدها عقدًا نافذًا المفعول بين أطرافها.

وأصدر الإشاره إلى أن التصديق على المعاهدات في الدول ذات أنظمة الحكم الدكتاتوري تعني موافقة رئيس الدولة فقط، أما في الدول الديمقراطية فإن إجراء التصديق يكون من سلطة الهيئات التشريعية المنتخبة شعبيًا. ومن ناحية أخرى، فإنه يحتم على حكومات الدول الأطراف في تلك المعاهدات أن تقدم الوثائق الخاصة بالتصديق خلال فترة محددة عادة ما ينص عليها في صلب المعاهدة نفسها، وتقوم دول كثيرة بسلم النص الكامل للمعاهدات التي تكون أطرافها فيها في الجريدة الرسمية للدولة.

وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن القانون الدولي لا يشترط مدة معينة لتصديق السلطات المختصة في الدولة على المعاهدة الموقعة من قبل ممثليها، ولكن يفترض ألا يتأخر ذلك الإجراء بدون سبب مبرر. على أن المعاهدة ذاتها قد تسترط مدة معينة لتسوية التصديق وحينها ينبغي على الدول المتعاقدة ألا تتأخر هذا الشرط. ثم إن الدول المتعاقدة ملزمة بعدم تعطيل موضوع المعاهدة أو العرض منها إذا كانت قد وقعت المعاهدة أو تبادلت الوثائق المختصة لها بشرط التصديق أو القبول أو الموافقة فيما بعد.

وفيما يتعلق بالمحتوى الأساسي للمعاهدات الدولية، يمكن القول إن أية معاهدة دولية يجب أن تتضمن العناصر الجوهرية التالية:

١) المقدمة أو ديباجة المعاهدة . وهي تناول عرضا موجزا للأسباب الموجبة للمعاهدة وأهدافها، كما تتضمن أسماء الدول المتعاقدة .

٢) أحكام المعاهدة . هنا تجدر الإشارة إلى أن المعاهدة يجب أن تكون واضحة ودقيقة الصياغة وأميل إلى التركيز منه إلى الإطالة والتفصيل . وعندما تحتوي المعاهدة على أحكام كثيرة فيسكن أن يكون في مود - مستقلة ومتسلسلة كأن يكون هناك فصل سياسي وآخر اقتصادي وثالث ثقافي وهكذا . وقد تتضمن تلك الأحكام بعض الأحكام الانتقالية أو الأحكام الخاصة ، كما قد تتضمن بعض البنود السرية التي تتفق الأطراف المتعاقدة على نشرها في وقت لاحق.

٣) مدة المعاهدة ولغتها الرسمية . ويتعين ذكر مدة سريان المعاهدة والتاريخ الذي تنتهي فيه ، وإذا كانت مدة نفاذ المعاهدة حسنية فيستلزم عندئذ إلى أن المعاهدة تبقى نافذة ما لم يطلب أحد أطرافها إلغاؤها.

وإذا ما رغبت دولة خارج المعاهدة في الانضمام إليها ، فإن ذلك الانضمام يخضع لمواقف الدول المتعاقدة التي تضع في حسابها مدى القدرة المتاحة للدولة الراغبة في الانضمام للوفاء بما تضمنته المعاهدة من أحكام والتزامات . ومثال ذلك طلبات دول أوروبا الشرقية وتركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي حيث تشترط دول هذا الأخير بعض الشروط والالتزامات ليتمكن للدول الراغبة في الانضمام أن تصبح عضوا في المعاهدة أو الاتفاقية المنشئة للاتحاد الأوروبي.

هناك أسباب عديدة لانتهاء المعاهدات الدولية، وفيما يلي أهمها:

١- تنفيذها . تنتهي المعاهدة إذا كانت قد أُرمت لغرض معين وتم تحقيق هذا الغرض . مثال ذلك اتفاقية تبادل تجاري بين سورية وروسية الاتحادية.

٢- انقضاء أجلها . كذلك تنتهي المعاهدة بحلول الموعد المحدد لانتهائها في نصها ، أما المعاهدة التي لا تحتوي على نص بشأن إنهاؤها أو التي لا تنص على إمكان إنهاؤها أو الانسحاب منها فلا تكون مملأ للإلغاء أو الانسحاب ما لم يثبت اتجاه نية الأطراف فيها إلى إمكان ذلك .

٣- اتفاق الأطراف المتعاقدة على إلغائها . وذلك لعدم حاجتهم إلى استمرار التزامهم بما ورد فيها من أحكام وتعهدات . ونعد المعاهدة منتهية إذا أُرجم جميع الأطراف فيها معاهدة جديدة بشأن الموضوع نفسه وتوافق أحد الشرطين التاليين:

▪ إذا ظهر من المعاهدة أو ثبت بطريقة أخرى أن الأطراف قد قصصوا أن يحكم الموضوع بعد ذلك بالمعاهدة الجديدة.

▪ أو إذا كانت نصوص المعاهدة الجديدة غير متسجمة إطلاقاً مع نصوص المعاهدة القديمة بحيث لا يمكن تطبق المعاهدتين معا . أما إذا ظهر في المعاهدة الأولى أن نية الفرقاء قد انصرفت إلى إيقاف تطبيق هذه المعاهدة فيوقف تطبيقها دون إلغائها.

٤- الفسخ . إن الإحلال الجوهري بأحكام معاهدة ثنائية من جانب طرفيها يحول الطرف الآخر التمسك بها . الإحلال كأساس لإنهاء المعاهدة أو لإيقاف العمل بها كلياً أو جزئياً . وتجدر الإشارة إلى أن فسخ المعاهدة من جانب طرف واحد إذا أحل الطرف الآخر بالتزاماته فيها آثاراً مختلفة جداً بين فسخ القانون الدولي ، فقد نازح بعضهم في شرعية مثل هذا الفسخ يدعون أنه يهدد القوة الإلزامية للمعاهدات ويؤدي إلى عدم استمرار العلاقات والمعاهدات الدولية. هنا في حين يرى البعض الآخر منهم جواز الفسخ بالإرادة المنفردة للدول الأطراف في تلك المعاهدات إذا توفرت أسبابه.

٥- ثبوت استحالة تنفيذ المعاهدة . يجوز للطرف في المعاهدة أن يستند إلى استحالة تنفيذها عملياً كأساس لإنهاؤها إذا نتجت الاستحالة من احتفاء أو هلاك شيء ضروري للتنفيذ، مثال ذلك جزيرة ما تم تنظيم وضعها القانوني بمعاهدة بين دولتين ثم غاصت تحت الماء أو حُسر تم

تنظيم أمر الملاحقة الدولية فيه ثم جف... الخ. أما إذا كانت الاستحالة في التنفيذ مؤقتة ، فإنه يجوز الاستناد إليها فقط كأساس لإيفاء العمل بالمعاهدة.

٦ - زوال الشخصية القانونية لإحدى الدول المتعاقدة. وبمفصّل، بذلك أن تكون هذه الشخصية القانونية قد زالت روالاً تاماً ، ومن هنا تأتي المعاهدات التي كانت قد ارتبطت بها إلى نهايتها.

٧- التغيير الجوهرى في الظروف. وأساس ذلك هو أن هذه المعاهدات تعقد تحت شرط ضمني وهو بقاء الأمور على حالها، فإذا حدث تغير جوهرى في الظروف كان للدولة المعنية أن تطالب بإبطال المعاهدة أو تعديلها، ويكون مطلبها عندئذٍ منسجماً مع قواعد القانون الدولى العام. ويقصد بالتعبير الجوهرى في الظروف ما يلي:

• إذا كان وجود هذه الظروف قد كوّن أساساً مهماً لارتضاء الأطراف المتعاقدين الالتزام بالمعاهدة.

• إذا ترتب على هذا التغيير الجوهرى حدوث تبدل جذرى في مضمون الالتزامات التي لم تنفذ بعد طفيفاً لمساعدتها.

ويترد ، على انتهاء المعاهدة إعفاء أطرافها من أي التزام بالاستمرار في تنفيذ أحكامها ، كما ينتهي تمتعهم بالحقوق التي كفلتها لهم المعاهدة المنتهية. ولكن ذلك لا يؤثر على أي حق أو التزام أو مركز قانوني لأطرافها نشأ نتيجة تنفيذ المعاهدة قبل انتهائها أو إبطالها ، وذلك احتراماً لمبدأ الحق المكتسب.

س ٢ - تحدث - بإيجاز - عن المدرسة المثالية كنظرية لدراسة العلاقات الدولية.

برزت المدرسة المثالية في العلاقات الدولية في مرحلة مبكرة كمناهيم عامة تركز على الأخلاقيات والمثل العليا والطبيعة الإنسانية، وظهرت في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، تنطلق من المبدأ القائل بحيل الإنسان العظري، أو الطبيعي، نحو الخير. ولذا كانت فهي تيسر بالسلم العاشق. والاحترام أهمية الرأي العام العالمي، ودور القانون الدولي العام في ضبط العلاقات بين الدول.

١ - الأساس الفلسفي: تعود جذور المدرسة المثالية إلى الفلسفة القديمة التي سعت إلى إقامة الحياة الفاضلة، والمدينة الفاضلة، في المجتمع الإنساني، فمن «الجمهورية» لأفلاطون إلى «أتلانتس الجديدة» لفرانسيس بيكون، إلى الأفكار الاشتراكية الحديثة التي انتشرت بمواجعه الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي على يد مفكرين اشتراكيين أمثال: سان سيمون، وتشارلز فوربييه، وروبرت أوبن، وترنط فكسرة الاشتراكية بسس«اليوتوبيا» التي تعبّر عن الرغبة في تأسيس حياة اجتماعية مثالية خالية من الظلم والعنف.

٢ - الرأي العام والحكومة العالمية: ركزت المدرسة المثالية على دور الضمير الإنسان، أو الضمير العالمي، في ضبط العلاقات الدولية بواسطة وضع معايير أخلاقية. وأخذ يبرز مصطلح «الرأي العام العالمي» في العلاقات، وخصوصاً بعد الحرب العالمية الثانية. وعمادى بعض المفكرين في القول من خلال طرح «نظرية الحكومة العالمية» التي تتوقع إمكانية وجود مؤسسات مركزية عالمية لها من التأثير والتفاعلية ما يحكمها ضبط المصالح الدولية، وضع وهو ع الحرب.

انطلق المدافعون عن نظرية الحكومة العالمية من مثالية فخرت من انسجام المصالح بين الفرد والجماعة، وبين دولة وأخرى، ورأوا مصلحة جماعية لدول في تدبير السلم العالمي والاستقرار الدولي. غير أن هذه المرحلة التفاضلية امتلكت صعوبات واقعية مثل عدم تمثّل الدول لهذه النظرية، وصعوبة نوع السلاح التقليدي والثقوي من قبل سادلة عالمية واحدة، وعدم قدرة هذه الحكومة على اتخاذ القرارات والإشراف على تنفيذها، فضلاً عن صعوبة مقارنة صيغة الحكم داخل الدولة السيّدة والمستقلة مع صيغة الحكومة العالمية كما طرحها أبناء المدرسة المثالية...

٣ - المدافعون عن القانون الدولي: استند بعض المثاليين إلى دور القانون الدولي العام في ضبط الاتصال بين الدول، وذلك أساساً مصلحتها المتبادلة، والقدرة على حل المنازعات من خلال تطبيق قواعد وأحكام القانون ورأوا في القانون الدولي إطاراً ملزماً للدول بعد أن ارتدت قواعدها.

إن أهمّ العوائق التي تواجه هذه النظرية:

١) مثل هذا النظام يمكن أن يظهر للوجود فقط في حالة أن المجتمع الدولي يتبع المبادئ الأخلاقية في العلاقات المتبادلة بين الدول، بدلا من استخدام القوة، وهذا الشرط غير ممكن عند التطبيع.

٢) لإزالة مثل هذا النظام إلى الواقع لابد من القضاء نهائيا على «النظم التسلطية بأي وسيلة واستبدالها بالديمقراطية (الليبرالية).

٣) النقطة الثالثة المهمة هو إنشاء حكومة عالمية. «فالتصورات المثالية لا يمكن أن تتشكل بانها نظرية أو هيكلًا متدادًا يمكن تحليله والتعرف على الجوانب المختلفة التي تحكم عمله، ولكنه يقوم على استخدام مقاييس الصواب والخطأ في إطار من القيم الأدبية والأخلاقية التي لا تعكس الأوضاع الحقيقية للمجتمع الدولي، الذي لا يزال يعلو أهمية كبرى على القوة كأداة تقدم سياسات الدول وأهدافها القومية، كما أن قادة الدول يحاولون أنفسهم باستمرار مواهبين بالعديد من المشاكل الصعبة التي تتعلق بالمصالح القومية لهم في بيئة دولية دافئة التغير».

وقد أطلق على التيار المثالي وصف «العائلي والعقلاني والطوباوي»، فهو عائلي لأنه يريد تحقيق هدف معين هو السلام، وانشغاله بمناجى الهدف يفوق اهتمامه بزم الوفاة؛ وقد قام المثاليون بصياغة مشاريع لتنظيم السق الدولي، وترز هذه المشاريع الطابع العقلاني، بل والطوباوي أيضا لهذا التيار، صحيح أن المطالبة بزع السلاح كوسيلة لبووع السلام أمر عقلاني، لكن الطمع في تحقيق سلام شامل وإقامة حكومة عالمية تقرر للجميع أمر طوباوي، والواقع أن التيار المثالي قد كشف عن نواصع عديدة، إذ أثبت إحناف عصبة الأمم وإحناف نظام الأمن الجماعي، وانفلاع الحرب العالمية الثانية، أن الدول ليست مستعدة لقبول قاعدة اللعبة التي افترحتها أتباع المدرسة المثالية الأميركية، فالأحداث الأولية تناقض الخطاب المثالي».

س ٣ - تميز النظرية التفاوضية بين صورتين مختلفتين من صور المساومات التفاوضية، اشرح - بإيجاز - طبيعة المساومات التي تشملها عملية التفاوض.

١ المساومات التصالحية، وهي مساومات يشجع استخدامها بين الأطراف المتفاوضة في مواقف النزاع الدولي العادي، وهي تستند أساسا إلى قاعدة الأحاد والعطاء بين مجموعته من الأطراف الواعين بالمزايما المشتركة التي بإمكانهم تحقيقها لأنفسهم إذا ما توصلوا إلى اتفاق فيما بينهم. ويركز هذا النوع من المساومات الدبلوماسية على محاولة إدارة العملية التفاوضية من منطلق المصالح المشتركة وليس من منطلق المصالح المتنازع عليها.

٢ المساومات القسرية أو الإكراهية، وهي مساومات تجرى في مناخ من التهديد والإرهاب والتخويف وغروا من القوة، وكذلك ميل الأطراف المتفاوضة القوية إلى ممارسة الإكراه على الأطراف الضعيفة لحسبها على الرضوخ لما يرام إملاؤه عليها من شروط متخفة بقوتها ومصالحها. وفيها تنحو الأطراف المتفاوضة، أو بعضها على الأقل إلى التركيز على دائرة المصالح المتنازع عليها، مع السعي إلى تحقيق المكاسب ونسب الجسائر.

ورغم الطبيعة الاستمرارية لهذا النوع من المساومات، فإن الاحتمال يبقى قائما في مرحلة لاحقة من مراحل التفاوض الدبلوماسي في أن يتحول إلى مساومات تصالحية. ويكون هذا التحول رهنا بشرط اعتراف الدول الأطراف في تلك المساومات الإكراهية، وعلى أساس متبادل، بشرعية المطالب والتدابير التي تتبناها في مواجهة بعضها البعض. كما يمكن أن يحدث ذلك عندما تنجح الأطراف المتعنتة إلى تعديل أهدافها بحيث تبدو أكثر بوناعا عما كانت عليه في المرحلة السابقة، ويحدث تبدل الجسائر الناتجة عن هذا التخصيف شيئا هينا إذا ما قورن بالمزايا العديدة التي يمكن أن تحصل عليها تلك الأطراف من جراء تحيين علاقاتها المتبادلة في المدى البعيد.

س ٤ - يعد توجده عدم الانحياز أحد التوجهات الرئيسية للسياسات الخارجية للدول، اشرح - بإيجاز - هذا التوجه.

توجده عدم الانحياز : يعني أن الدولة تنأى بنفسها عن رهن إمكاناتها، أو وضع بمثل مواردها وقدراتها بصورة رسمية ملزمة إلى جانب دولة أخرى وبشكل ما يمكن أن يدور عليه ذلك من استمرار وتعاظم.

ويشير تعبير الحياد إلى الوضع الدولي القانوني لدولة ما والذي يتمتع معه أن تأخذ موقفاً متحازاً إلى أحد جانبي صراع دولي مسج بقع خارج حدوده الإقليمية . كما أن هذا الحياد القانوني يفرض على الدولة الحيادية ألا تتضح إقليمية أو جزاء منه تحت تصرف أحد الأطراف المتصارعة ، كما يحظر عليها تزويده بالمساعدات العسكرية . وإذا كان هذا هو ما ينبغي عليها أن تتقبله في ظروف الحرب ، فإن واجبها كدولة محايدة قانونياً يقتضي منها في ظروف السلم أن تمتنع عن التحالف العسكري مع غيرها من الدول . وهنا يتضح بالضغط المتبادل بين الدولة الحيادية قانوناً والدولة غير المتحازة .

ففي وضع الحياد تكون الدولة ملزمة بأن تبقى محايدة بحكم ما يفرضه عليها القانون الدولي والدول الأخرى من تعهدات أو التزامات متبادلة عليها أن تنفيذها وإلا كان خروجها عنها مبرراً لمؤاخذتها ووفوقها تحت طائلة العقوبات الدولية . وقد يكون هذا الالتزام القانوني بالبقاء في وضع الحياد بموجب معاهدة دولية توقع عليها الدولة الحيادية كما فعلت دولة النرويج في عام ١٩٥٥ . وفي مقابل ذلك تتعهد الدول الأخرى بعدم التعرض للسلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لهذه الدولة المحايدة قانوناً في ظروف السلم والحرب على حد سواء .

أما بالنسبة للدولة غير المتحازة فإنها هي التي تختار هذا النهج الخارجي بكامل إرادتها دون أن يكون ثمة إلزام قانوني دولي لها بأن تفعل ذلك ، ولذا أن تراجع عن خيارها غير المتحاز من اقتنعت بأن ثمة ضرورات استتجدت في واقعها أو في ظروفها تدعوها إلى ذلك . ويمكن للدولة غير المتحازة بإرادتها أن تتحول بتأييدها من دولة إلى أخرى أو من تكتل دولي إلى آخر تبعاً لما تفرضه طبيعة الموقف أو المشكلات الدولية التي تستدعي التعبير عن موقفها منها على نحو أو آخر . بتعبير آخر ، تتمتع الدولة غير المتحازة بقدر كبير من المرونة في حركتها الدولية وفي أكثر من اتجاه ، وما يهم هنا هو أن تبقى غير متحازة عندما يتعلق الأمر باتخاذها لقراراتها الخارجية .

١٠. دوافع الدولة إلى انتهاج سياسة عدم الانحياز في علاقاتها الخارجية ، ويمكن الإشارة إلى أهمها :

- قد يكون عدم الانحياز أداة لتدويل في الحصول على الحد الأقصى من المزايا الاقتصادية من المجموعات الدولية المختلفة وعلى نحو ما كان عليه الحال في خمسينيات وستينيات القرن العشرين .

قد يكون عدم الانحياز أحد العوامل التي تساعد على تخفيف الشروط والقيود السياسية التي تفرض الحصول الدولة غير المتحازة على دعوات اقتصادية خارجية .

قد تكون سياسة عدم الانحياز أكثر استجابة للظروف السياسية الداخلية التي تفصل حياز عدم الانحياز على التورط الخارجي ، هذا فضلاً عن أنه قد يمثل أسس السياسات المتاحة وأفضلها لحفاظ الدولة على سيادتها وسلامتها الإقليمية .

س ٥ - إن مفهوم التنظيم الدولي يستند في تطبيقه على عدة سمات مشتركة تشكل الأركان الأساسية لهذا التنظيم الدولي، عدد أبرز تلك السمات .

١ - قيام عضوية المنظمات الدولية العانية والإقليمية على مبدأ المشاركة الاختيارية؛ بمعنى أن الدول تقبل بالانضمام إلى هذه العضوية متى تراهت مع حاجتها ولم تشكل عينا عليها مصالحها وأوضاعها. كما أن حق الانسحاب منها مكفول ولم أنه يفرض لبعض المعايير والشروط لتطبيقية وهو ما يعرف بحق الانسحاب الإداري من تلك المنظمات .

٢ - إقرار الصلاحيات المسبحة لأجهزة هذه المنظمات حسن المثل الذي تسمح به الدول الأعضاء، وهو المثل الذي قد يمتد أحياناً إلى ما يعرف بالصلاحيات فوق القومية كما هو واقع الحال في الاتحاد الأوروبي حالياً .

٣ - إن أداء أية منظمة دولية يعتمد أساساً على وجود هيكل مؤسسي ملائم؛ أي يتفق وطبيعة الغايات التي تسعى إلى تحقيقها إذ يهود أعضائها حسب ظروف وإمكانات كل منهم .

٤- التوزيع المتوازن قدر المستطاع لحقوق الأعضاء وواجباتهم، ويتم ذلك في ظل نظام متكامل من الحقوق والالتزامات. وإذا احتل هذا التوازن بين الجانبين فإنه يدل على وجود حلل في أوضاع بعض المنظمات الدولية، علماً أن هذا التوزيع يذكر تفصيلاً في صلب مواثيق تلك المنظمات.

٥- وجود إطار إداري محدد يحكم علاقات الدول الأعضاء وينظم تعاملها مع بعضها في مختلف الجوانب التي يمتد إليها أداء تلك المنظمات الدولية. وهذه الإجراءات لما أهميتها في بعض الأمور الحيوية كالتصويت على مشاريع القرارات، أو توقيع الجزاءات وتغيباتها، أو تعليق العضوية أو إلغائها.

س٦ - تعرف العلاقات الدولية نوعين رئيسيين لاستخدامات القوة، فهناك الممارسات المشروعة للقوة، وهناك الاستخدامات غير المشروعة، عدد الممارسات الرئيسية للقوة المشروعة وغير المشروعة، ثم عدد المتطلبات الأساسية التي يحتاجها تكتيك الردع.

هناك ثلاثة ممارسات رئيسية للقوة المشروعة: ١- استخدام القوة القومية للدفاع المشروع عن النفس. ٢- استخدام القوة لحماية الأمن القومي للدولة. ٣- استخدام القوة لتعزيز مكانة الدولة.

ثانياً: الممارسات غير المشروعة للقوة: ١- العدوان ضد دولة أخرى بصورة غير مبررة. ٢- التحريب الدولي. ٣- التدخل.

المتطلبات الأساسية التي يحتاجها تكتيك الردع ثلاثة هي: توفر القدرة على الانتقام. وتوفر الرغبة على استعمال تلك المقدرة الثأرية في ظروف ومواقف معينة دون تردد. وتوفر المقدرة على إلحاق ضرر بالخصم يفوق في حجمه ومداه أية ميزة يمكنه أن يحصل عليها من خلال مباداته بالضرورة الأولى.

س٧ - عرف العلاقات الدولية. وماذا تشمل مادة العلاقات الدولية حسب منظمة اليونسكو.

«مجموعة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والأيدولوجية والقانونية والدبلوماسية ما بين الدول أو منظومة الدول، وما بين الطبقات الأساسية والقوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والخمكات الشعبية التي تؤثر وموجودة على الساحة الدولية. أن مجموعة العلاقات ما بين الشعوب بالمعنى العريض للكلمة».

اعتبرت منظمة اليونسكو أن مادة العلاقات الدولية تشمل ثلاث مواد فرعية متصلة فيما بينها اتصالاً وثيقاً وهي:

السياسة الدولية: وتتناول السياسات الخارجية للدول وتفاعلاتها.

التنظيم الدولي: ويشمل دراسة أهم المنظمات الدولية، عالمية كمنظمة الأمم المتحدة، إقليمية - كجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية واتحاد الدول الأمريكية، أو قارية كمنظمة العمل الدولية والسنة العالمية واليونسكو والظفران وحكمة العدل الدولية...

القانون الدولي: يتناول دراسة القواعد القانونية التي تنظم علاقات الدول بعضها ببعض وعلاقتها بالتنظيمات الدولية.

س٨ - هناك أربع حجج تبرر لماذا يترتب على الباحثين أن يعيروا انتباهاً كبيراً للنشاط السياسي الدولي، ما هي أسباب دراسة العلاقات الدولية.

أولاً: إن سلوك الإنسان في أي مظهر من مظاهره بشكل دراسة شاملة حرية بالتحقيق، وهذا ينطبق على الأنشطة في ميدان الصراع السياسي الدولي ولما ينطبق على الأمور الاقتصادية والاجتماعية سواء بسواء.

ثانياً: إن مكثفات الممارسين يمكن أن تساهم في صياغة السياسة الخارجية.

إن مشكلة التعقيد المتفاحم في السياسة الدولية تستد حاجة سنة بعد سنة، وفي وضع التعقيد المتفاحم هذا، يستطيع فرع العلاقات الدولية أن يقدم مساهمة مادية ملموسة رغم أنه لا يستطيع أن يقدم الحلول النهائية كمشاكل السياسة الخارجية.

إن المساهمة الأولية لباحث العلاقات الدولية هي أن يلحّ من أجل تكوين الأفكار والفرضيات التي تقوم عليها السياسة ويقوم عليها راسمها. إن كافة الآراء بالنسبة لموقف سياسي أو كافة التحليلات له تقوم على فرضيات من نوع ما، والعلاقات الدولية عندما تركز على الصياغة النظرية الواضحة تمثل هذه الفرضيات، تستطيع أن تساهم مساهمة كبيرة في صناعة القرار.

ثالثاً: إن استيعاب مفاهيم وفرضيات ونماذج الدراسة تمكن أي طالب من تحليل وتطوير الآراء في المسائل السياسية الدولية. إن تعقيد السياسة الدولية المعاصرة يجعل من العلاقات الدولية تنبع دوراً تعليمياً، فالسياسة الدولية على قدر فائق من الأهمية، بحيث لا يجوز أن تترك للسياسيين وحدهم.

رابعاً: إن سبب دراسة العلاقات الدولية هو سبب أخلاقي عملي معاً، ويرى الكثيرون أنه أهم الأسباب لشموه بعض أهم القضايا التي يواجهها الجنس البشري في عالمنا الحاضر، مثل قضايا الحرب والسلام؛ لماذا تنشب الحرب؟ كيف يمكن السيطرة عليها، وكيف يمكن تفاديها؟ بالإضافة إلى سلسلة من المسائل الأخرى إلى جانب مسألتَي الحرب والسلام، مثل تزايد عدد سكان العالم ونقص الغذاء الكبير، والاستنفاد المتزايد لمصادر المواد الخام نظراً لاستهلاكها المتنامي، وإدارة الاقتصاد العالمي، بحيث يوفر الاستقرار والنمو لسكان الأرض، والتلوث المتسارع والتزايد للبر والبحر والجو.